الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة الهمجية

الحلقة الثامنة عشرة

8) الأصولية الجعفرية ومحاولة رأب تصدع المذهب

شاءت الأقدار أن يأتي بعد **الشيخ المفيد** زميله وتلميذه السيد **أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى الشهير بلقب الشريف المرتضى** (355 هـ - 436 هـ) ويؤلف كتاب: "**الذريعة إلى أصول الشريعة**".

وهو الكتاب الذي نقح القول في **الاجتهاد** وعرف **القياس** و**الاجتهاد**، بما لا يختلف في قليل ولا كثير عما جرى عليه العمل لدى باقي المدارس **الفقهية السنية**.

ولا شك أن إلمامه **بالخلافيات الفقهية: السنية/الإحدى عشرية**، يسر له مثل هذا الفهم وهذا الانفتاح، ليؤسس **النواة الأولى لمدرسة جعفرية أصولية اجتهادية**، **خارج** النظرية **الإخبارية القديمة** و **خارج** نسقها **التأصيلي العام**، كما تواترت بها الأخبار عند هذا الفريق وإلى زمنه.

وهذا واضح في بعض انتقاداته اللاذعة **لمنهج الحشوية الإخبارية**[1] كقوله:

وما لأصحاب الحديث الذين لا يعرفون الحق في الأصول ولا اعتقدوها بحجة ولا نظر، بل هم مقلدون في الكلام !!! في هذه المسائل، وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحق بالحجة، وإنما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض !!!. والذين خالفوا من أصحابنا في

[1] جاء هذا في معرض نقاشه لمسألة العدد في شهر رمضان التي كان قد كثر اللغط بشأنها ما بين الأخباريين والأصوليين.أنظر: مهدي رجائي: "رسائل الشريف المرتضى" (2: 18)، منشورات دار القرآن الكريم، طبعة سنة 1405 هـ، قم.

هذه المسألة عدد يسير، **ممن ليس قوله بحجة في الأصول ولا في الفروع، وليس ممن كُلّف النظر في هذه المسألة!!! لقصور فهمه ونقصان فطنته!!!.**

قلت:

بل يمكن القول بأن **الشريف المرتضى**، يُعد بحق أول من حاول في كتابه "**الانتصار**" الذي ألفه بطلب من الوزير **أبي سعد عميد الدولة: محمد بن الحسين بن علي بن عبد الرحيم البويهي** (383 هـ - 439 هـ)، وزير **جلال الدولة البويهي**، **التقريب بين الإحدى عشرية وباقي السنة رسمياً** على صعيد **الفقه**، بما **لم يستطع متأخرو الإحدى عشرية اللاحقون مجاراته في ذلك وإلى اليوم!**، على كثرة **لهجهم بذلك!!!** وقلة **مردوديتهم فيه**![2].

وقد وصفه الكاتب والوزير **ابن بسام** بقوله[3]:

كان الشريف إمام أئمة العراق على الاختلاف والاتفاق إليه يفزع علماؤها وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها وحنى سالكها

---

[2] أنظر كتابنا: "التقليد والموروث والتقريب بين السنة والموسوية ودعاوى الاجتهاد".

[3] أنظر أبا الحسن علي بن بسام الشنتريني الأندلسي (ت: 542 هـ) في آخر كتاب:"الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة"، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1361 هـ/1942 م، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، من مجلدين.

وآنسها، ممن سارت أخباره، وعرفت به أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره إلى تواليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، بما يشهد أنه فرع تلك الأصول، ومن ذلك البيت الجليل.

قلت:

و لم يسلم **الشريف المرتضى**، وعلى غرار **الصدوق** (**الكذوب!**) قبله، **من وصمة: متزلفة السلاطين**، كما هو ظاهر من تصديره لكتابه "**الانتصار**":

وبعد، فإني **متحمل ما رسمته الحضرة السامية !!! الوزيرية !!! العميدية !!! أدام الله سلطانها !!!!!! وأعلى أبداً شأنها ومكانتها !!!** من بيان **المسائل الفقهية التي يشنع بها (على) الشيعة الإمامية والادعاء عليهم مخالفة الإجماع وأكثرها يوافق فيه الشيعة غيرهم من العلماء والفقهاء المتقدمين والمتأخرين وما ليس لهم فيه موافق من غيرهم، فعليه من الأدلة الواضحة والحجج اللائحة ما يغني عن وفاق الموافق ولا يوحش معه خلاف المختلف، وأن أبيِّن ذلك وأفصله، وأزيل الشبه المعترضة فيه..**

قلت:

وهذا ما يدلل بوضوح وجلاء على، أن **المذاهب** في الإسلام لا تنتشر قط بـدون دعـم سياسي!.

لكن، يبقى أن ما يحسب لصالح **المرتضى**، هو أنه مـن أوائـل مـن تعـرض لنقـد **الإخبارية** بنقد جرئ على ما تقدم، بل ذهب **يشنع** على من لا يعـرف **الأصول** ولا لـه القدرة **على إجالة النظر في معاوصها**، أن يفيده في شيء الرجوع إلى الكتب **الحديثية** مثل: "**الكافي**" أو "**من لا يحضره الفقيه**"، أو حتى كتاب "**المقنعة في الفقه**" لـشيخه **المفيد**. فهو يقول[4]:

ما نجد محصلاً من أصحابنا يرجع إلى العمل بما في هذه الكتب مـن غـير حجة تعضده ودلالة تسنده بقصده ودلالته. ومن فعـل ذلـك منـهم، فهو عاصي مقلد في الأصول!!!.

قلت:

وقد اسس بنقده هذا لمدرسة اجتهادية سيطورها تلميـذه المباشـر الـشيخ **أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي** في كتابه: "**المبسوط في فقه الإمامية**"، لتـصبح تيـاراً

[4] "رسائل الشريف المرتضى" ص. 333.

مستقلاً قائماً بذاتــه فــي مقابــل المدرســة **الإخبارية الاجترارية التقليدية القديمة المتكلسة والجامدة على ما فبركت من نصوص.**

ويعد **الطوسي** بحق، الرجل الذي سينضج مثل هذا الفكر، مدشناً **للمرحلة الثالثة** في البناء الفكري والعقدي **الإحدى عشري**، الذي سيستقر عليه المذهب دون إضــافات جديــدة تذكر، حتى أثر عن أحدهم القول بأنه[5]:

لم يبق مفت للإمامية على التحقيق، بل كلهم حاك (مقلد)!

وكان **الطوسي** قد تتلمذ للشيخ **المفيد** ولازمه إلى وفاته سنة 413 هــ. وأدرك أيــضاً الرجالي **الحسين بن عبيد الله الغضائري** (ت: 411 هــ)، قبــل أن يــلازم **الشريف المرتضى** إلى وفاته سنة 436 هــ، ليستقل بكرسي الكلام زمن الخليفــة **القائم بالله أبي جعفر عبد الله بن القادر بالله العباسي** (391 هـــ - 368 هـــ)[6] أيــام ســطوة **البويهيين** على مقاليد **الخلافة العباسية**، لتنقلب أحواله رأساً على عقب بعد أفــول هــذه الدولة الشيعية المشرب والهوى وقدوم **دولة السلاجقة** السنية سنة 447 هــ..

وقد كان لهذا **الإعصار السياسي** الجديد أثره السيء على **الطوسي** مباشرة، حيــث انتهبت داره و**حرقت كتبه** و**كرسيه** الذي كان يجلس عليه، فهاجر إلى النجف واستقر بها، وتخرج على يديه أكثر من ثلاثمائة مجتهد في المذهب إلى وفاته سنة 460 هــ.

---

[5] أنظر: الحسن بن زيد الدين في: "معالم الدين" ص. 408، طبعة طهران لسنة 1273 هـ/1856 م.

[6] تولى الخلافة سنة 422 هـ وهو ابن إحدى وثلاثين سنة وبايعه الشريف المرتضى وبقي بها إلى أن قبض عليه أرسلان بن عبد الله البساسيري (ت: 451 هـ) سنة 450 هـ وسجنه. أنظر: ابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب" (3: 223 و327).

قلت:

وقد أدرك **الشيخ الطوسي**، من خلال تلمذته للشيخ **المفيد** **النافي لكل اجتهاد**!!! في المذهب، وتلمذته بعده على **الشريف المرتضى**، ونظرة الأخير إلى **الإخبارية الحشوية** من **الازدراء ما هي**!، إضافة إلى الأفول المفاجئ للتغطية السياسية التي كان يحظى بها المذهب وفقهاؤه لأزيد من قرن تحت مظلة **البويهيين الشيعة**، وظهور **المشروع الإحيائي السني المناهض** الذي دشنه **نظام الملك**: **الحسن بن عليّ** (408 هـ - 485 هـ)[7]، الوزير، والوصي على **ملكشاه بن ألب أرسلان**، أن المذهب بحاجة إلى دعامات جديدة إن أريد له أن يصمد، أمام هذه المستجدات المعقلنة والطاعنة في معتقدات **الإحدى عشرية**.

خصوصاً وأن **نظام الملك** أصبح الحاكم الفعلي في دولة الخلافة العباسية، ولم يترك للسلطان **ملكشاه** سوى **التخت** و**الصيد**، ولخلفاء بني العباس، سوى خطب الجمعة والعيدين، على ما دشن **البويهيون** قرناً من قبل في التعامل مع **الخلافة العباسية المتهرئة**.

قلت:

---

[7] استوزره طغرلبك.

ولعل ما عجل من إلحاحية مشروع **الطوسي** في تحصين المذهب وراهنيته، كونه قد عاصر من أعلام النظار المتكلمين الأصوليين السنة جماعة حاولت أن تدفع ب **العقلانية**، بحسب أفقهم المعرفي آنذاك، إلى أقصى مداها، مستعينين بمنطق المعلم اليوناني: **ارسطو** (384 ق.م. – 322 ق.م.) 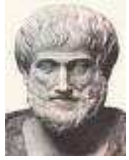 ما استعانت **الباطنية** قبلهم ب**الإسرارية العرفانية**، و**الفيتاغورسية** و**الأفلاطونية المحدثة**. !!!

من بين هؤلاء المبرزين السنة:

1) **القاضي أبو بكر محمد الباقلاني** (ت: 403 هـ) صاحب كتاب: "التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة"، وهو ظاهر من عنوانه، وقاضي القضاة:

2) **عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدابادي المعتزلي** (ت: 415 هـ) صاحب كتاب: "تثبيت دلائل النبوة"،

3) و**القاضي أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفرايني** (ت: 429 هـ) صاحب كتاب: "**الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم** !!!"،

4) وقاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي (364 هـ - 450 هـ) صاحب كتاب: "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"،

5) والقاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي (ت: 456 هـ) صاحب "الأحكام السلطانية" أيضاً،

6) وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري القرطبي الأندلسي (ت: 456 هـ) صاحب كتاب: "الفصل في الملل والأهواء والنحل"،

7) ومحمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمّادي اليماني (ت: 470 هـ)، صاحب كتاب: "كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة"،

8) وإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (419 هـ - 478 هـ) صاحب كتاب "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"، وغيرهم.

قلت:

وقد أدرك **الطوسي** أيضاً أن **الرواية الإحدى عشرية** كما جمعت في أصلي "الكافي" **لأبي جعفر الكليني**، و"من لا يحضره الفقيه" **للصدوق**، يعتريهما **صدع** لا يمكن لأمه ولا رأبه.

وهو ما لم تدركه الإخبارية الجعفرية وإلى اليوم !!!.

لذلك رام **الطوسي** تجنب محاذير ما وقع فيه الكتابان، في كل من كتابيه:

أ) "تهذيب الأحكام"

ب) و"الاستبصار" ،

اللذان سينضافان إلى أصلي **الإحدى عشرية** السابقين: ألكافي، **للكليني**، و"من لا يخضره الفقيه" **للصدوق**.

وسوف **يحدد بوضوح الإشكال البنيوي** الذي يعتري **الرجال** و**الأخبار** في الرواية الإحدى عشرية عامة في مقدمة كتابه: "**التهذيب**" على ما تقدم لنا من قوله:

ذاكرني بعض الأصدقاء ممن أوجب حقه علينا، بأحاديث أصحابنا **وما وقع فيها من الاختلاف !!!**[1] و التباين **!!!** و المنافاة **!!!** و**التضاد !!!**، **حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يُضاده !!!**، **ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه !!!**.

قلت:

وهذا حكم صادر من **أكبر علماء الطائفة ووجهائها**، ومن سبر الرواية الإحدى عشرية وخبرها، وأضاف لها أصلين من أصولها الأربعة، وليس بقول **الهاوي** ولا بقول الطاعن المتنطع!.

وقد ذكر الأسباب التي دعته إلى تأليف كتابه "التهذيب" وبالأخص:

الحملة التي بدأت توجه ضد معتقدات الإحدى عشرية من خلال نصوصها ذاتها، حتى أن بعض الشيعة انفلتوا من المذهب جملة، كما فعل **أبو الحسن الهاروني العلوي**، والذي جعل **الطوسي** يعلق:

هذا يدل على أنه دخل فيه (أي المذهب) على غير بصيرة!!!
واعتقد المذهب من جهة التقليد!!!.

قلت:

وما أظن أن أحداً ممن يعتقد **المذهب الجعفري** قديماً أو حديثاً، يمكن أن يصنف ضمن: أصحاب **البصر** أو **النظر**، أو **البصيرة**، على ما تبين لنا من

هشاشة المذهب، و**عدم كفايته النظرية**، ومناقضته لأسين من أسس الإسلام وهما:

أ) **عالمية الرسالة**،

ب) و**ختم النبوة**،

وهو ما يذكرنا ببعض **الأميين الدينيين المعاصرين**، الذين أطلقوا على أنفسهم الاسم النقائضي: **المستبصرون** ، بينا هم إلى **العمي** و**الضلالة** أقرب من حبل الوريد، ولا ينبئك مثل خبير.

ثم، ما يُدري **الطوسي**!!، وأساطير المذهب لا تخفى على ذي لب، اللهم إن كان ممن من أشرب ذلك في الصغر وألقمه في الكبر، حتى اختلط المذهب بلحمه ودمه وعظمه، حال اعتقاد **اليهود** في صحة **موروثهم**، و**النصارى** كذلك، على الرغم من تبكيت القرآن عليهما معاً بالأدلة الواضحة التي لا ترد!،

وهو ما يصح على كل المقلدة الناشئين على مذهب ما!.

وقد أبان **الطوسي** عن المنهج الذي سيتبعه، لمعالجة هـذا الخلف البنيوي في الرواية الإحدى عشرية، في كتابيه السالفين وفي غيرها من مؤلفاته الفقهية بقوله[8]:

ومهما تمكنت من تأويل !!! بعض الأحاديث، مـن غـير أن أطعـن في إسنادها !!!، فإني لا أتعداه، وأجتهد !!!!!! أن أروي في معـنى مـا أتـأول الحديث على حديث آخر !!!!!!يتضمنه ذلك المعـنى !!!!!!، إمـا مـن وحيه !!!، أو من فحواه !!!، حتى أكون على الفتيا والتأويل بالأثر !!!!!!.

قلت:

ولا يخفى أن ما دفـع ب **الطوسي** إلـى انتهـاج مثـل هـذا المنهج النكد فـي "**التأويل**" و**المتعسف!** في **التحصيل**، هـو افتقـاره **لمعيار موضوعي يستطيع** أن يميز به ما بين: **صحيح** الرواية من **ضعيفها**، والذي لو كان قد تـوفر له، لاكتفى بصحيحها، دون اللجوء إلى تأويل ما كان يجب أن يلفظ أصلاً كأخبار باطلة، لعـدم التيقن من صدورها من **الرسول** ﷺ أو أحد من **آل البيت** !!!.

[8] مقدمة "التهذيب" ص. 4.

وقد ظل هذا **الهاجس المقارباتي** حاداً لدى **الطوسي**، خصوصاً، وهو يلاحظ الآن، تغير الأحوال السياسية بتبني **السلاجقة** لمشروع إحيائي شامل تكرس في **المدارس النظامية** التي بدأ ينشئها **نظام الملك** في كل ربوع ديار الخلافة، ابتداءً من سنة 455 هـ، على غرار ما جرى به العرف أيام دولة **بني بويه** في تبنيهم لرجالات المذهب **الإحدى عشرية** وتشجيعهم في نشر المذهب. يقول الطوسي[9]:

أما بعد، فإني لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة (هم الأحناف القائلين بالقياس) والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية ويستزرونه وينسبونهم إلى قلة الفروع وقلة المسائل ويقولون: **إنهم أقل حشواً ومناقضة، وأن من يتقي القياس والاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع ولا الأصول.**

قلت:

ورد على هذه التهم برد يليق بأصحاب الظاهرية السنة بقوله:

وهذا جهل منهم بمذهبنا !!! وقلة تأمل لأصولنا !!!. **ولو نظروا في أخبارنا** !!!!!! وفقهنا !!! لعلموا أن جل ما ذكروه من مسائل موجود **في أخبارنا!! ومنصوص عليه تلويحاً من أئمتنا!!**. (...).

---

[9] أنظر مقدمة الطوسي في كتابه: "المبسوط في فقه الإمامية" ص. 2، ط. أولى 1413 هـ/1992 م، بعناية محمد تقي الكشفي، دار الشرق الأوسط للطباعة، بيروت

وأما ما أكثروا به كتبهم من مسائل الفروع **فلا فرع من ذلك إلا ولـــه مدخل في أصولنا ومخرج على مذهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة يوجب علما، يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها مـــن: البناء على الأصل، وبراءة الذمة وغير ذلك**، مع أن اكثر الفـــروع لهـــا مدخل فيما نص عليه أصحابنا.

قلت:

ولا يخفى على القارئ النبيه، أن الطوسي، يحاول هنا، اللف على لب المشكل، وذلـــك بالحديث عن آليات معالجة النصوص، بينما نسي أو تناسى معالجة رأس الإشكالية فـــي الموضوع برمته، وهي:

على أيّ أساس أو أي رائز يمكن انتقاء تلك النصوص !!!؟.

وهو ما سيظل بدون إجابة ممكنة من داخل المذهب لوحده على ما بينا من قبل!.

قلت:

وسوف يأتي أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسني الحلبي (511 هـــ - 585 هـــ) بعد الطوسي بقرن ليؤلف كتاب "الغنية:" ليتكلم على أصول الفقه كعلم قائم بذاته.

وقد افتتح **ابن زهرة** كتابه هذا بمقدمة في الكلام في أصول الفقه جاء فيها[10]:

لما كان الكلام في فروع الفقه ينبني على أصول لـــه، وجـــب الابتـــداء بأصوله، ثم إتباعها بالفروع. وكان الكلام في الفرع من دون إحكام أصـــله لا يثمر.

وقد كان بعض المخالفين سأل فقال:

إذا كنتم لا تعملون في الشرعيات إلا بقول المعصوم فأي فقر بكم إلى أصول الفقه، وكلامكم فيها كأنه عبث لا فائدة فيه؟.

فيقال له: قد ثبت عندنا بالأدلة الظاهرة وقوف الأحكام الشرعية علـــى نصِّ علام الغيوب سبحانه العالم بمصالح عباده فيها ومفاسدهم، ونصه سبحانه، لا يمكن العلم به إلا من جهة الرسول ﷺ إما بالمشافهة، غن كان حاضراً، أو بالخبر إن كان غائباً. والخبر الموجب للعلم، إما أن يكون خبر معصوم، وإن كان واحداً، أو خبراً متواتراً. وإذا كان كذلك، فقول المعصوم الذي عناه السائل، عندنا أحد الطرق التي يتوصل بها إلى العلم بنص "القديم!" سبحانه. والنص عنه تعالى، ليس إلا الخبر عن الإيجاب والترغيب والتحريم، أو بما معناه (...)

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا **وأمكننا من جهة العقل العلم بأحكام خبره تعالى في العموم والخصوص وغيرهما، وأحكام أمـــره فـــي الإيجاب والندب أو الوقف بينهما، ونهيه هل يقتضي فساد المنهـــي**

---

[10] أنظر أبا المكارم بن زهرة في "كتاب الغنية" ضمن كتاب: "الجوامع الفقهية"، بعناية آية الله الشيخ عبد الحميد الشربياني، ص. 523، نشر انتشارات جهان، تهران-بوذرجهري، 1396 هـ/1976 م.

عنه أم لا؟ إلى غير ذلك من أحكامهما، ساغ لنا التوصل بذلك إليه، وكان العقل كافياً كقول المعصوم دليلاً عليه.

قلت:

ثم سال سؤالاً راهنياً وأجاب عليه:

فإن قال: تبيان المعصوم لكم أحكام خبره تعالى وأمره ونهيه يكفي، فأيّ حاجة بكم إلى غيره؟.

قيل له: غير منكر ترادف الأدلة على الشيء الواحد، وليس كل ما أمكن علمه بدليل يكون نصب دليل آخر عليه عبثاً لا فائدة فيه. ألا ترى أن الأدلة على إثبات القديم تعالى وتوحيده وعدله، جهاته كثيرة، ولم يجب لأجل الاكتفاء ببعضها أن يكون الكلام فيما عداه مطرحاً لا فائدة فيه هاهنا. على انه إذا كان لنا من جهة العقل إلى العلم بأحكام الخطاب طرائق، جاز من المعصوم أن يترك بيانه لنا، ويكل تحصيل علمه إلينا، فتعين النظر في ذلك، والحال هذه علينا.

قلت:

ثم نبه على أغراض أخرى يتوخاها الأصولي من اشتغاله بالأصول، على ما شاع عند علماء الأصول السنة الذين ينتهجون منهج المتكلمين فيه[11] بقوله:

على أن لنا في الكلام في أصول الفقه أغراضاً أخرى سوى ما ذكرناه، وهو بيان فساد كثير من مذاهب مخالفينا فيها، وكثير من طرائقهم إلى تصحيح ما هو صحيح منها، وأنه لا يمكنهم تصحيحها أو إخراجهم بذلك عن كونهم ظالمين بشيء منها، وذلك يخرجهم عن العلم بشيء من فروع الفقه، لأن العلم بالفرع دون العلم بأصله محال!. وهو غرض كبير يدعو إلى العناية بأصول الفقه ويبعث على الاشتغال بها.

ثم يقلب السؤال عليه **فيقال له: إذا كنتم لا تعملون في الأحكام الثابتة بالنص عليها إلا على قول الرسول ﷺ فأيّ حاجة بكم إلى تكلف الكلام في أصول الفقه التي يتعلق بها؟. ويجب أن يكون ذلك عبثا لا فائدة فيه!. فمهما أجابوا به عن ذلك قوبلوا بمثله،** ونحن نورد من هذه الأصول جملة موجزة مختصرة تليق بغرض هذا الكتاب.

قلت:

[11] أنظر كتابنا: صناعة الفقه: التقويمية الأصولية الشافعية" ضمن هذه السلسلة.

وهكذا وجدناه، وعلى غرار أصوليي السنة المعاصرين له، يعالج في كتابه هذا، ذات الموضوعات التي يعالجونها في كتبهم مثل: **أمور الأمر والنهي**، وأن الأمر لا يقتضي وجوباً ولا ندباً[12]، وتحقيق إفادة الأمر للفور وعدمه[13]، والواجب الموسع[14]، والخصوص والعموم[15]، وفي تخصيص العموم بالاستثناء[16]، وفي أن العام المخصص حجة[17]، وفي عدم حجية مفهوم الوصف[18]، وفي النسخ وما يتعلق به[19]، وفي أخبار الآحاد والأخبار المتواترة[20]، وفي الأفعال[21]، وفي القياس[22]، وفي الإجماع[23]، وفي حكم الأفعال عقلاً[24]، والاستصحاب[25]،.. بما لا يختلف عما لدى باقي الأصوليين السنة سوى من جهة التغطية الأسطورية العامة للمذهب.

قلت:

---

[12] كتاب "الغنية" ص. 525.
[13] نفس المرجع ص. 527.
[14] نفس المرجع ص. 528.
[15] نفس المرجع ص. 530.
[16] نفس المرجع ص. 531.
[17] نفس المرجع ص. 533.
[18] نفس المرجع ص. 534.
[19] نفس المرجع ص. 535.
[20] نفس المرجع ص. 536.
[21] نفس المرجع ص. 539.
[22] نفس المرجع ص. 543.
[23] نفس المرجع ص. 547.
[24] نفس المرجع ص. 548.
[25] نفس المرجع ص. 548.

ولن يحل منتصف القرن العاشر الهجري، إلا والمدرسة الإحدى عشرية الأصـــولية، قـــد اتخذت من حيث الشكل، بمنظورية "**الأنموذج الإرشادي العام**" في مجال الفقه وأصـــوله، في شبه تطابق مع **منهج الأصوليين المتكلمين السنة**، ما بعد الشافعي (ت: 204 هـــ) رحمه الله، كما اشتهر عند **أبي حامد الغزالي** (ت: 505 هـــ) ومن جاءوا بعده.

وظلت **الأصولية الإحدى عشرية** مرتبطة من حيث توجههـــا العـــام، ب **المنطلق الأسطوري الخرافي المهدوي كمضمون**، رغـــم المـــصادمة الـــصارخة لمفهـــوم "**الاجتهاد**" نفـــسه كمجـــال لعمـــل العقـــل!، مـــع الاعتقـــاد بوجـــود **خرافة مثل خرافة المهدي**.

وهي أولى مفارقات ونقائض هذا الفريق الطارئ على المذهب، حال ما سنجد عند الشهيد الثاني **زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي اللبناني** (911 هـــ - 966 هـــ) في كتابه: "**الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**[26]" حيـــث نجـــده يقـــول بخـــصوص الاجتهاد[27]:

الاجتهاد يتحقق بمعرفة المقدمات الست، وهي الكلام والأصول والنحو والتصريف ولغة العرب وشرائط الأدلة، **والأصول الأربعة وهي: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل.**

---

[26] و"اللمعة الدمشقية" هي لشمس الدين محمد بن مكي بن محمد بن حامد العاملي النبطي الجزيني اللبناني الملقب بالشهيد الأول (734 هـ - 786 هـ).

[27] الشهيد الثاني: "الروضة البهية" (1: 236).

وبهذا التعريف، اندرجت المدرسة الأصولية الإحدى عشرية أخيــراً ضــمن **الأنموذج المنظوري الإرشادي الفقهي العام**، في التأصيل الفقهي، ما اندرجت شقيقتها التاريخية: **المدرسة الزيدية** قبلها، بقاطرة مجتهديها وعلمائها الأحرار المبرزين، المجتهــدين خــارج ضيق شرنقة المذهب، والمنفتحين على باقي المذاهب الإسلامية السنية الأخرى من أمثال:

أ) ابن الوزير، محمد بن إبراهيم (ت: 840 هــ)،

ب) وصالح بن مهدي المقبلي (ت: 1108 هــ)،

ت) ومحمد بن إسماعيل الكحــلاني (ت: 1182 هــــ)، الــشهير بالأمير الصنعاني،

ث) ومحمد بن علي بن محمد الشوكاني (1172 هــ - 1250 هــ) وغيرهم[28].

وسوف تساير هذه المدرسة الإحدى عشرية الأصولية، بهذا المنحى الاجتهادي، من حيث الشكل، **مدرسة المتكلمين السنة** في التأصيل الفقهي على ما مر بنا من مميزاتها[29].

قلت:

---

[28] أنظر كتابنا: "المهدي اللامنتظر.." ص. 103.

[29] انظر كتابنا: "صناعة الفقه: التقويمية الأصولية الشافعية" ضمن هذه السلسلة. ☺ قلت: وعداوة المدرسة الجعفرية لمدرسة أبي حنيفة قديمة، حتى أنهم ألفوا كثيراً من القصص في مناظرات قامت بين جعفر الصادق أو أحد أتباعه كشيطان الطاق في تفنيد القياس الذي يعمل به أبو حنيفة ومدرسته. وإذا علمت وقوف أبي حنيفة مع ثورة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم، أيام جعفر الصادق، وخروج ابنا الصادق نفسه: موسى الكاظم وعبد الله الأفطح مع بني عمومتهما، وإن لم يخرج الصادق نفسه ولزم بيته، وإذاية المنصور العباسي لأبي حنيفة بسبب ذلك وموته في سجنه، تدرك أن الجعفرية المتأخرة كانت دائماً تعيد قراءة التاريخ حسب منظورها السياسي المتأخر!. وهو ما يحتاج إلى دراسة موضوعية متخصصة حيادية وغير مؤدلجة على غير ما اعتادت مثل هذه الأهواء..

وسيكتب لهذا التيار استمراريته التاريخية، بموازاة **التيار الإخباري التقليدي العام**، في كل من مدارس **جبل عامل بلبنان**، وحوزات **النجف وكربلاء بالعراق**، وحوزات **قم** بإيران وإلى اليوم.

وقد لخص السيد **أبو القاسم إبراهيم بن حسين الدنبلي الخوئي** (ت: 1325 هـ/1907 م) في كتاب: "**التنقيح والاجتهاد والتقليد**" موقف هذه المدرسة الإحدى عشرية الأصولية من الاجتهاد بقوله[30]:

إن الأصل في تعريف الاجتهاد بأنه استفراغ الوسع لتحصيل الظن بالحكم الشرعي هم العامّة (أي أهل السنة)، حيث عرفوه بذلك **لذهابهم إلى اعتبار الظن في الأحكام الشرعية**، ومن هذا أخذوه في تعريف الاجتهاد، **ووافقهم !!!عليه أصحابنا، مع عدم ملاءمته لما هو المقرر عندهم ،من عدم الاعتبار بالظن في شيء !!!.**

ويقول **الشيخ الشهيد مرتضى مطهري (1338 هـ/1920 م – 1400 هـ/ 1980 م)**

[31] في تعريف "**الاجتهاد المشروع**" عند الإحدى عشرية[32]:

---

[30] أنظر: أحمد الكاتب: "تطوير الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه"، ص. 331، دار الجديد، بيروت 1998.

[31] اغتيل قبل نجاح الثورة الإيرانية سنة 1978 م.

[32] أنظر السيد مرتضى مطهري في: "محاضرات في الدين والاجتماع: الاجتهاد في الإسلام" رقم: (3)، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ص. 11- 12.، منشورات قسم الإعلام الخارجي لمؤسسة البعثة.، طهران.

بقيت كلمة "الاجتهاد" بهذا المعنى الذي ذكرناه، أي بمعنى: ا"القياس" و"الاجتهاد بالرأي" والممنوع عند الشيعة، معمولاً بها حتى القرن الخامس (الهجري) !!! .

وكان علماء الشيعة يفردون في كتبهم باباً باسم "باب الاجتهاد"، لكي يفندوا ذلك المعنى ويمنعوه ويعلنوا بطلانه !!!!!!، كالشيخ المفيد في "العدة".

إلا أن معنى هذه الكلمة خرج عن الاختصاص تدريجياً، بحيث أن علماء أهل السنة أنفسهم، مثل ابن الحاجب في "مختصر الأصول" الذي شرح "العضدي" والذي كان حتى وقت متأخر من كتب الأصول الرسمية في "الجامع الأزهر" (...) وقبله الغزالي (أبو حامد) في كتابه المعروف "المستصفى"، لم يستعملوا كلمة "الاجتهاد" بمعناها الخاص، بحيث تكمن في صلب الكتاب والسنة، بل استعملوها بمعناها العام الدال على مطلق الجهد والسعي للوصول إلى حكم شرعي، بمعنى "استفراغ الوسع في طلب الحكم الشرعي".

فبموجب هذا التعريف، يكون "الاجتهاد" استخدام منتهى الجهد والسعي لاستنباط حكم شرعي من الأدلة الشرعية المعتبرة. أما ما هي الأدلة الشرعية المعتبرة؟ وهل يدخل فيها "القياس" و"الاستحسان" وغيرهما؟ فتلك قضية أخرى.

ومنذ ذلك الحين، تقبل علماء الشيعة هذه الكلمة، لأنهم كانوا يقبلون بمعناها العام ذاك، وهو معنى مشروع. فعلى الرغم من أنهم كانوا ينفرون من هذه الكلمة أول الأمر، إلا أنهم لم يظلوا على تعصبهم إزاءها، بعد أن غيرت معناها الأول غير المقبول، بل أخذوا يستعملونها أيضاً.

وهناك شواهد كثيرة، على أن علماء الشيعة، كانوا دائماً يسعون إلى التزام جانب الوحدة والاتفاق في الأسلوب والانسجام مع جماعة المسلمين. من ذلك مثلاً، أن أهل السنة يرون الإجماع حجة وينزلونه منزلة تقرب من "القياس" من حيث الأصالة الموضوعية، والشيعة لا يقبلونه كذلك، بل يقبلونه بشكل آخر، ولكنهم في سبيل الوحدة واتفاق الأسلوب، أطلقوا اسم "الإجماع" على ما يقبلونه. فأولئك كانوا قد قالوا: إن الأدلة الشرعية أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل. أي اعتبروا العقل بدلاً من القياس. (...) ويغلب على ظني – دون أن أقطع بذلك – أن أول من استعمل كلمة "الاجتهاد" و"الجهد" بهذا المعنى من الشيعة هو العلامة الحلي (جمال الدين، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (ت: 726 هـ/1325 م)). ففي كتابه: "تهذيب الأصول"، باب باسم: "باب الاجتهاد"، ويأتي بعد باب "القياس"، حيث يستعمل الكلمة بالمعنى الذي سبق ذكره والشائع في الوقت الحاضر.

قلت:

وبهذا التشخيص الدقيق لمواطن الاتفاق والاختلاف، تم أخيراً تقريب المدرسة الإحدى عشرية الأصولية في الفقه، **شكلياً**، من مثيلاتها **السنية والزيدية والإباضية في الأصول العامة الضابطة للاجتهاد**، وإن بقيت بين **الإمامية** وبينهم **جميعاً**، **مفاوز** لا تقطعها المطي بسبب **خرافة المهدي** ، التي هي **أصل من الاعتقاد عند الإحدى عشرية**، و**خرافة أسطورية عنقائية مُسلية** عند الباقين!.

وبقيت كذلك خلافات موضعية بين بعضهم البعض، كشظايا من خلافاتهم التاريخية القديمة، من حيث السنة التي يستشهد بها كل واحد منهم!، والتي لم يجدوا لها مدخلاً أو منهجاً يمكن أن يجتمعوا عليه، ما سيجتمعون أخيراً، كأصوليين، حول القرآن.

انتهى وتليه الحلقة التاسعة عشرة

الأصولية الإحدى عشرية وعنق زجاجة التعامل مع الأخبار